

إشكالية المصطلح القانوني في التشريع الجزائري بين أخطاء الترجمة وسوء الصياغة اللغوية

The problem of the legal term in Algerian legislation between translation errors and poor language.

أحمد براهيم

جامعة زيان عاشور- الجلفة - الجزائر

abousaad100gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022 / 06 / 11

تاريخ الاستلام: 2022/04/10

ملخص:

تعد النصوص والمصطلحات القانونية في أي نص قانوني أو مستند له علاقة بالقانون ذات خصوصية وأهمية في قطاع القضاء والعدالة ، يمكن أن يعني هذا جميع أنواع المستندات المطلوبة من قبل أنظمة الدولة المدنية والجنائية. إن النصوص القانونية بمختلف أنواعها والتي تأتي كمدونة قانونية صاغها المشرعون و فقهاء القانون ، تستند في جزء منها على النصوص القانونية المترجمة من القانون الأجنبي ، وجزء وضع من قبل المشرعين في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا. لكن الكثير من هذه النصوص عانت منذ البداية من أخطاء تعود لسوء الترجمة تارة ، ومن قصور اللغة عند واضعي المصطلحات القانونية من جهة أخرى . ومن هنا تأتي إشكالية موضوعنا: ما هي أهم المشاكل التي تواجه المترجم القانوني عند ترجمته للمصطلحات القانونية ؟ وماهي المشاكل التي ساهمت في تلك الأخطاء الناجمة عن سوء الترجمة أو القصور اللغوي في وضع المصطلحات القانونية ؟ وقد حاولت في هذا البحث من منطلق تخصصي في علم الدلالة واللسانيات أن أجيب عن هذه التساؤلات ، مستعملا المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي في ذلك.

كلمات مفتاحية: المصطلح . القانون . التشريع . اللغة . الترجمة.

Abstract:

Legal texts and terms in any legal text or document related to the law are of particularity and importance in the judicial and justice sector, this can mean all kinds of documents required by the civil and criminal systems of the state.

The reference in all of this is the legal texts of all kinds, which come as a legal code drafted by legislators and legal jurists, based in part on legal texts translated from foreign law, and partly drawn up by legislators in Arab countries in general and Algeria in particular.

But many of these texts suffered from the beginning from errors due to mistranslation at times, and from the lack of language on the part of the authors of legal terminology on the other hand. Hence our problem:

What are the most important problems facing the legal translator when translating legal terms?

What are the problems that contributed to those errors caused by mistranslation or linguistic shortcomings in the development of legal terminology?

In this research, I have tried from the standpoint of my specialization in semantics and linguistics to answer these questions, using the historical, descriptive and analytical method in that

Keywords: term. Law . Legislation. the language . Translation

1- مقدمة

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة

إن النصوص القانونية بمختلف أنواعها والتي تأتي كمدونة قانونية صاغها المشرعون و فقهاء القانون تستند في جزء منها على النصوص القانونية المترجمة من القانون الأجنبي ، وجزء وضع من قبل المشرعين في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا.

يرتبط القانون بوجود الجماعة، فوجود الإنسان داخل المجتمع يحتم ظهور القانون الذي ينظم علاقة الفرد بغيره ويوفق بين المصالح المتضاربة، كما ينقسم إلى فروع عدة، وتتفرع الترجمة القانونية بدورها إلى عدة أقسام، ولعل ترجمة القوانين كانت من أهم أساسيات وضع النصوص القانونية باللغة العربية ، ضمن منظومة مصطلحية متخصصة تضمن التميز في إطار الميدان القانوني مثل مختلف دول العالم، الأمر الذي يستدعي ترجمة النصوص والعقود بصفة سليمة ودقيقة.

لكن الكثير من هذه النصوص عانت منذ البداية من أخطاء تعود لسوء الترجمة تارة ، ومن قصور اللغة عند واضعي المصطلحات القانونية من جهة أخرى . ومن هنا تأتي إشكالية موضوعنا:

ما هي أهم المشاكل التي تواجه المترجم القانوني عند ترجمته للمصطلحات القانونية ؟

وماهي المشاكل التي ساهمت في تلك الأخطاء الناجمة عن سوء الترجمة أو القصور اللغوي في وضع المصطلحات القانونية ؟

وقد حاولت في هذا البحث من منطلق تخصصي في علم الدلالة واللسانيات أن أجيب عن هذه التساؤلات ، مستعملا المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي في ذلك.

2. الترجمة القانونية:

1.2 تعريف الترجمة القانونية:

تعتبر الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمات، بشهادة العديد من أهل الاختصاص وقد كانت في بداية المطاف تندرج ضمن الترجمة التقنية أي أن موضوعها ينصب حول النصوص المنتمية إلى العلوم الدقيقة حالها حال الترجمة الطبية، وعرفها بعض منظري الترجمة فيما بعد على أنها ترجمة تداولية متخصصة،⁽¹⁾ كما يقول جاك بيلاج **Jacques Pelage** أن الترجمة القانونية لا تختلف عن باقي أنواع الترجمة فهي تحتذي بمسار الترجمة العامة أو التقنية أو حتى الأدبية⁽²⁾.

ويعرفها أيمن كمال السباعي على أنها: « عملية نقل النصوص من لغة إلى أخرى مع التقيد التام بنظام طبيعة المصطلحات القانونية وأصول الصياغة السليمة التي تتوازن مع القوانين والتشريعات الوطنية »،⁽³⁾ ويستطرد قائلاً أنه من وجهة نظر بعض المنظرين لا يعد هذا التعريف كافياً ويرون أن الترجمة القانونية هي : « إيجاد صيغة مناسبة وبديلة ومطابقة للمستند نصاً وموضوعاً يراعي فيه المترجم الأعراف والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع ويبرز المفهوم الأصلي دون أي اختلاف أو غموض ».⁽⁴⁾

أما جان كلود جمار **Jean-Claude Gémard** فيعرف الترجمة القانونية على أنها «عملية ترتكز على خمسة معايير أساسية والمتمثلة في الطابع المعياري والطابع الإلزامي والخطاب ولغة القانون والتنوع الاجتماعي السياسي للأنظمة القانونية» (ترجمتنا).⁽⁵⁾

ومن جهتها، فقد عرفت ديورا تساو **Deborah Cao** الترجمة القانونية، مستندة على الوظيفة التواصلية للنص القانوني، على أنها مفهوم شامل يتضمن عدداً كبيراً من النصوص التي يواجهها المترجم القانوني، فقد تكون هذه النصوص حاملة لانعكاسات قانونية، ما يحتم على مترجمها الاهتمام بالوضعية القانونية للتواصل وكذا الوظيفة التواصلية لها.⁽⁶⁾

وتنصب الترجمة القانونية على النصوص والمستندات والوثائق والتشريعات ذات المواضيع القانونية مثل العقود أو الصكوك أو الأحكام فيتمثل الهدف من ترجمتها إيجاد صيغة ملائمة وبديلة ومطابقة للنص الأصلي نصاً وموضوعاً، فيتطلب الأمر إنتاج ترجمة صحيحة ودقيقة وتكون في الوقت عينه معتمدة طبقاً للنظام أي ترجمة قانونية رسمية تقوم مقام المستند الأصلي.

في بعض الأحيان يُخطئ الناس في تعريف مصطلح “الترجمة القانونية”. عندما تُشير إلى أن شيئاً ما قانوني، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أنه مرتبط أو له علاقة بالقانون.

على الرغم من أن الترجمة القانونية تتعامل مع المستندات المرتبطة بالقانون مثل الأحكام القانونية وأوراق التقاضي، إلا أنها مرتبطة أيضاً ببراءات الاختراع والنصوص والتقارير المالية.

تُعرّف الترجمة القانونية بأنها ترجمة الوثائق المتعلقة بتنظيم العلاقات القانونية بين الاطراف المعنية سواء في نفس الدولة أو في دولة أخرى أو بين الدول المختلفة، بما في ذلك نشر المعلومات بين ممارسي القانون في مختلف البلدان.

تعد الترجمة القانونية من أصعب فروع خدمات الترجمة التي تتطلب من المترجم أن يكون على قدر عالٍ من المهارات اللغوية والمعرفة ممتازة بالتشريعات والقوانين والمعايير والاختلافات الثقافية المحلية والدولية.

تتطلب الترجمة القانونية خبراء متخصصين ومعتمدين. يجب أن يكون لدى المترجمين فهم متعمق لقوانين اللغة التي يترجمون منها وإليها. اللغة القانونية حساسة فيما يعني أن أي خطأ وقع قد يؤدي إلى كارثة ومسائلة قانونية.

2.2. ضوابط الترجمة القانونية ومعوقاتها

للترجمة القانونية ضوابط تميّزها عن غيرها من أشكال الترجمة، ففي المجالات العلمية على سبيل المثال، تلجأ الترجمة إلى اصطلاح أحادي الدلالة عامة؛ وغالبا ما يمكن التعبير عنه باستخدام رموز تستبعد أي غموض أو إبهام، ويمكننا ذكر الرموز الكيميائية والصيغ الرياضية على سبيل المثال والتي تملك تمثيلا جماعيا ولا تتأثر بمسائل السياق أو اللغة. أما فيما يتعلق بمفاهيم القانون واصطلاحه، فلا تتطابق إلاّ جزئيا من لغة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى على عكس مفاهيم المجالات العلمية ومصطلحاتها التي تتعادل تقريبا بين المجتمعات العالمية وفقا للمستوى المعرفي للموضوع، وبما أن اللغة القانونية هي واحدة من أكثر اللغات المتخصصة تعقيدا، فإن ترجمتها معقدة أيضاً، فاللغة هي وسيلة للتعبير عن القانون، وتخضع إلى حد كبير إلى عدد من القواعد الأسلوبية والنحوية والدلالية والمعجمية التي توضع في الجزء العلوي من هرمية النظام القانوني، فهي لغة ذات طابع خاص يتعيّن على جميع مستخدمي المجال احترامه كما يجب أن تأخذ الترجمة القانونية بعين الاعتبار العناصر التي تشكل نسيج القانون الذي يتكون من عناصر تؤثر في بعضها البعض : وبما أن القانون ظاهرة اجتماعية تنقلها لغة تعتبر هي الأخرى ظاهرة اجتماعية وبما أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في الجماعة والعلاقات فيما بينهم⁽⁷⁾، يملّي القانون إذاً القاعدة القانونية باستخدام لغة خضعت لمعايير قام بوضعها مسبقا.

قام جان كلود جمار بإنشاء نمطية الصعوبات المتعلقة بالترجمة القانونية ويحصر العوامل التي تسبب في خلقها

كما يلي: (8)

- الطابع المعياري أو الملزم للنص القانوني، والذي يترك للمترجم مساحة صغيرة جدًا للمناورة في اختيار الموارد اللغوية الموجودة، فيتعين على المترجم التمييز بين ما يشكل الارتفاق القانوني الذي يقتضي عليه احترامه وما يمكنه استخدامه بكل حرية.

- الخطاب القانوني ولغته وأساليبه وآلياته ومؤسساته ومفاهيمه والظواهر الأخرى الخاصة بهذا المجال؛ وكذا الأسس المصطلحية القانونية الواسعة جدا.

- التنوع الاجتماعي السياسي للأنظمة القانونية وكذا تنوع الأنظمة القانونية وتعددتها.

- العناصر التي تشكّل مشكلا عويصا أمام عملية التوثيق، إذ يتميّز القانون بوفرة المصطلحات المتعددة المعاني والتي يصعب ترجمتها بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات وثقافتها.

الحاجة إلى إتباع منهجية متعددة التخصصات خاصة بالقانون، الأمر الذي يستلزم تكويننا مزدوجا للمترجم القانوني، وبعبارة أخرى من اللازم تدريب المترجم لغويا وقانونيا، كما تتطلب الترجمة في هذا المجال رصيذا معرفيا كبيرا في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ وحتى الفلسفة، إذ تقتضي ترجمة القانون التجاري مثلا التمكن من المفاهيم الجبائية.

3. اللغة القانونية والنصوص القانونية :

1.3 تعدد الأنظمة القانونية :

تبرز مسألة تعدد الأنظمة القانونية كواحدة من الصعوبات الرئيسة التي يواجهها المترجم القانوني، ويذهب جان كلود جمار إلى القول بأن الصعوبة الحقيقية الوحيدة للترجمة القانونية تكمن في تعدد الأنظمة القانونية إذ يتم إعداد القانون من قبل مجتمع معيّن ومن أجله وكذا بهدف تلبية حاجياته، فيحدد كل مجتمع قانونه وفقا لتصوره له ووفقا للطابع الذي يود إضفاءه عليه.⁽⁹⁾ وتشير دراسات القانون المقارن أن اختلاف المفاهيم المتعلقة بمختلف الأنظمة القانونية وكذا نطاقها القانوني راجع لأسباب تاريخية ولغوية واجتماعية وثقافية ويجب أن تأخذ مقبولة التكافؤ القانوني في سياق الترجمة القانونية نوع النص المراد ترجمته ووظيفته في ثقافة المتلقي في الحسبان إذ يحدد نوع النص المراد ترجمته إلى حد كبير مقبولة التكافؤ الوظيفي ومسؤولية مترجم النص التي تختلف هي وكذا العواقب التي قد تنشأ عن الأخطاء الترجمة، إن وجدت، بحسب طبيعة النص القانوني أكان نصا فقهيّا أم عقدا أم اتفاقا دوليا. ولاستيعاب مفهوم أجنبي معيّن، يكفي أن نجد دلالتة في اللغة الأجنبية بهدف إيجاد المكافئ الأنسب في اللغة الأم ونستدل بمثال اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة التواصل الرئيسة على الصعيد الدولي، إلا أنها قد تشكّل مصدرا

لصعوبة نقل بعض المفاهيم القانونية التي تأخذ أصولها من القانون المشترك Common Law، لأن لكل بلد قانون خاص به مرفق بمصطلحات خاصة به أيضاً، فتصعب عملية ترجمة بعض المصطلحات ذات الطابع الإنجليزي السكسوني وتصادف المترجم القانوني الصعوبة عينها عند ترجمته لبعض المصطلحات القانونية المستمدة من القانون الإسلامي، حيث لا توجد مكافئات لبعض المفاهيم الإسلامية في اللغات الأجنبية ويرى المترجم نفسه مجبراً على الاستعانة بأساليب ترجمة تساعد على النقل الحسن للمفهوم دون تكبد أية خسارة على المستوى الدلالي، ومثال ذلك مصطلح « كفالة » من الفعل كفل والذي يعني عال شخصاً وأنفق عليه، فيترجم إلى اللغة الفرنسية بمصطلح cautionnement، إن تعلق الأمر بمسألة الديون ودفع المستحقات الناتجة عن تلك العملية ولقد خصص القانون المدني الجزائري فصلاً كاملاً لهذا الموضوع.⁽¹⁰⁾ أما في قانون الأسرة الجزائري والذي يرد فيه أيضاً مصطلح « كفالة » والذي يحمل في هذا السياق شحنة دينية مختلفة عن معنى الكفالة الوارد في القانون المدني، فترجم إلى اللغة الفرنسية بمصطلح recueil légal وتم إرفاقه بالمصطلح المقترض kafala بين قوسين،⁽¹¹⁾ إذ تعني الكفالة في هذا المقام أن يجعل الرجل، اليتيم في بيته أو أن يتكفل به في غير بيته دون أن ينسب إليه،⁽¹²⁾ فتوجب في هذا المثال الاحتفاظ بالمصطلح العربي واقتراضه إلى اللغة الفرنسية التي لا تملك مصطلحاً مكافئاً ولا يمكنها التعبير عن المفهوم عينه.

ولهذا السبب، عند عملية صياغة نصوص القانون الدولي وترجمتها مثل نصوص العقود التجارية الدولية، يتفادى المشرعون استعمال مصطلحات حاملة لشحنات ثقافية أو دينية أو تاريخية أو مذهبية ويفضلون استخدام مفاهيم محايدة قدر الإمكان والابتعاد عن ذكر آليات القانون الداخلي لمختلف دول العالم بهدف تجنب الوقوع في التأويل الخطأ للمصطلحات وترجمتها، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الاصطلاح المستعمل في اتفاقيات هيئة الأمم المتحدة، والتي تملك ست لغات رسمية ألا وهي العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والإسبانية والروسية، خال من المصطلحات الغامضة التي قد تضفي إبهاماً على مفهومية النصوص، ونذكر اتفاقية فيينا المبرمة سنة 1980 بشأن عقود البيع الدولي للبضائع والتي تتفادى استعمال مصطلحات ذات مفاهيم مختلفة بين اللغات الرسمية للمنظمة.

تتميز اللغة القانونية بأنها لغة حساسة بمعنى أن كل كلمة لها دلالتها بل إن كل موضع تأخذه العبارة القانونية يتم اختياره عن عمد لدواعي الدقة والوضوح حتى لو كان ذلك يؤثر في جمال اللغة.

وربما لهذا السبب تخلو اللغة القانونية من المحسنات البديعية والأساليب البلاغية (مثل الاستعارة والتشبيه ناهيك عن الكناية والتورية إلخ).

إن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضاً للمعنى قد يكون مطلوباً في اللغة الأدبية لكنه من المحرمات في اللغة القانونية.

وتعتبر اللغة القانونية بعيدة كل البعد عن اللغة العامية التي تتسم بها لغة المحادثة ومن ثم فإن اللغة القانونية لا تصلح للتخاطب. حتى أنه يقال إن اللغة القانونية هي في المقام الأول لغة مرئية كُتبت ليس للتحدث بها على نطاق واسع وإنما للتمعن فيها في صمت.

وإذا كان الوضوح في اللغة العامية أمراً مطلوباً فإن الوضوح في لغة القانون أمر محوري مهم لأنه يتوقف عليه إثبات الحقوق أو ضياعها.

وما يثير المفارقة أن الصائغ القانوني يهدف إلى الحفاظ على الدقة والوضوح فيما يكتب ورغم ذلك فإن حرص الصائغ القانوني على أن يكون دقيقاً، فهذا يؤدي في الغالب إلى تعقيد النص وعدم وضوحه لأن الإسراف في استخدام العبارات المقيدة لكي يحقق الدقة التي ينشدها، وكذلك محاولته الإحاطة بكل جوانب المعنى يؤدي إلى طول الجملة القانونية ومن ثم إلى صعوبة فهمها. هكذا تصبح العلاقة بين هديتي الدقة والوضوح علاقة عكسية. ويتعرض الصائغون القانونيون وبصفة خاصة المحامون للانتقاد لأسباب عديدة لأنهم يفتقرون إلى مهارات الكتابة. وقد أُجري بحثاً مؤخراً في الولايات المتحدة على مجموعة أشخاص للتحقق من درايتهم بالكتابة القانونية.

وصف هؤلاء الكتابة القانونية الحديثة بأنها لغة مطولة وغامضة ومطموسة ولا تلتزم بالقواعد النحوية ومملة ومسهبية وغير منظمة وكثيفة وغير مبدعه وغير قاطعة وغير مميزة ومتكلفة ومثيرة للألغاز ومربكة واصطلاحية وجامدة وشاقة وكثيرة الاستطراد وغير ومغلقة وقديمة جداً ومفخمة وغير واضحة.

ويجب أن يكون هدف الصائغ التشريعي هو استخدام لغة واضحة وغير مثيرة للبس وأن يكون النص واضحاً وسهلاً الفهم ومعبراً عن المعنى المقصود بحيث يُجبر المحكمة على تفسير التشريع بالمعنى الذي قصده وعندما تجد المحكمة صعوبة في تفسير التشريع فإن هذا يعني عادة أن الصائغ لم يقم بعمله كما ينبغي.

إلا أنه بقدر ما يؤدي الإيجاز إلى تبسيط اللغة بقدر ما يولد مشاكل مثل: عدم اليقين نتيجة ترك أمور المحاكم للبت فيها لما يتبع ذلك من خلاف فقهي وجدل وانشغال في البحث عن نية المشرع. لذلك لا يكفي أن تُكتب القوانين بلغة واضحة بحيث يفهمها الشخص الذي يقرأها بنية حسنة فحسب وإنما يجب أن تبلغ درجة من الدقة يتعذر على الشخص الذي يقرأها بسوء نية أن يُسئ فهمها، وينصح قامات الصياغة القانونية باستخدام

الكلمات المألوفة بدلا من الكلمات الغريبة والكلمات الملموسة بدلا من الكلمات المجردة والكلمات المفردة بدلا من الكلمات المركبة والكلمات القصيرة بدلا من الكلمات الطويلة.

ومن الأفضل أيضا استخدام الكلمات الأصلية في اللغة بدلا من الكلمات المستعارة أو المعربة والكلمات البسيطة بدلا من صعوبة الفهم والكلمات المعاصرة بدلا من الكلمات المهجورة. وينبغي التأكد أن الكلمات المستخدمة في الوثيقة القانونية واضحة ودقيقة وثابتة في دلالتها.

ومن الملاحظ أن هناك اتجاهاً حديثاً لتبسيط اللغة القانونية والابتعاد عن سماتها الكلاسيكية سواء من حيث شكل الوثيقة أو طرق بناء الجملة أو أساليب الصياغة بشكل عام.

وأصبح من المألوف، تقسيم الوثيقة القانونية إلى أبواب وفصول وأقسام وفقرات وفقرات فرعية وكذلك اللجوء إلى استخدام الجمل القصيرة نسبياً وعدم الإسراف في اتباع التقاليد القانونية الفنية القديمة فقل استخدام العبارات الزوجية وسلسلة المترادفات دون داع.

وبعد أن كانت اللغة القانونية القديمة تكاد تخلو من علامات الترقيم وكانت الوثيقة القانونية تصاغ في قوالب متصلة وتمتد سطورها من الهامش للهامش أصبحت تستخدم الفصول والأقسام وغيرها.

ويؤكد الفقيه دردر على أهمية استخدام علامات الترقيم وإن استخدامها بشكل صحيح يرشد القارئ عبر الجملة، وتساعد على تمييز عناصرها، وتجعله تلقائياً لا يضل طريقه. وبنفس القدر يؤدي الاستخدام المفرط لعلامات الترقيم أو الإقلال منها إلى إضلال القارئ.

كثيراً ما يعاني الناس من مشاكل في الترجمة عندما يقومون بترجمة نص عبر موقع أو برنامج الكتروني وذلك لأن هذه المواقع لا يمكن أن تتم بترجمة متخصصة. فعندما تقوم بترجمة نص ما على جوجل حيث جوجل على سبيل المثال لا يمكنه التمييز فيما إذا كانت الكلمة التي وضعها مناسبة لموضوع النص أم لا كما لا يمكن أن يميز الأخطاء النحوية فبالتأكيد سيتم الحصول على نص رديء وركيك ومليء بالأخطاء الفادحة، ولا يقتصر الأمر على المواقع بل أيضا يقاس ذلك على الأشخاص فإذا لم يكن المترجم متخصصاً فهذا سينتج نصاً ركيكاً وغير معتمد، وسيؤدي إلى فشل وعدم قراءة النص من قبل الفئة المستهدفة لقراءته فمن الأفضل أن تقوم باختيار المترجم المتخصص بمجال ترجمة متخصص ليكون قادراً على اتمام العملية بنجاح ولضمان جودة النص المترجم.

على سبيل المثال لا يمكن للمترجم المتخصص بالترجمة القانونية بان يقوم بترجمة نص طبي وذلك لاختلاف الترجمة القانونية عن الترجمة الطبية فمصطلحات الطب تختلف عن مصطلحات القانون و ترجمة النصوص الأدبية مثلاً تختلف عن ترجمة النصوص الطبية او القانونية فالترجمة ليست عملية سهلة لاي شخص بل هي سهلة للمتخصص في مجالها كل حسب مجاله و تخصصه.

شركة دار المعاجم الدولية في الكويت تشمل عدد كبير من المترجمين المتخصصين في مجالات الترجمة فهناك فريق من المترجمين المتخصصين بالترجمة الطبية وفريق من المتخصصين في الترجمة الأدبية وفريق ترجمة قانونية و ترجمة صحفية وغيرها.

ومع ذلك فإن الترجمة يُساء فهمها في كثير من الأحيان. وهناك اشخاص يعتقدون بأن الأمر سهل مثل اتباع طريقة ترجمة كلمة أو جملة وإخراج كلمة أو جملة أخرى تعطي نفس المعنى بكل سهولة.

لهذا السبب لا تزال الترجمة الحرفية شائعة للأسف حتى بين كثير من المترجمين. لا يبدو أنه حتى أولئك الذين لديهم معرفة عملية كبيرة بقواعد اللغة والقواعد اللغوية قادرون على الهروب من فخ الترجمة الحرفية.

وذلك لا يعد مبرر أن نستخدم الترجمة الآلية على حساب الترجمة الإبداعية التي تعتمد بتوصيل المعنى السياقي لا المعنى الحرفي.

تنحرف الترجمة الحرفية عن المعنى والافكار داخل سياق النص المراد ترجمته. إنه لا ينقل النية الأكبر وراء النص، والتي يجب أن ينقلها المترجم. إنها مجرد محاولة للعثور على أشباه الكلمات بين لغتين. نوع من العبث بالنص أو بما يسمى. "pin the tail on the donkey". ومن المهم نقل المعنى وليس الكلمة من لغة المصدر إلى لغة الهدف. قد لا يجد المترجم المكافئ الاصطلاحي الدقيق في اللغتين، بسبب الاختلافات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تؤثر على النظام القانوني في كل دولة.

2.3 اللغة القانونية ومعايير النص القانوني والزاميته:

اللغة من أهم ما تعترض سبيل المترجم، وتشكّل له ثقلًا؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن اللغة تشمل شحنات ثقافية تقف في خلفية النص الأصلي وتحيط به.

يمكننا القول أن الثقافة هي الجسد واللغة هي قلبه، وتضفي كلاهما القيمة والثقل للمترجم. فلا تعتبر الترجمة عملية تحويل لفظي بين لغة المصدر ولغة الهدف، إنما تنقل معنىً وجمالاً. فالمحترفون في المجال لا يترجمون حرفياً، وإنما فكرياً

وثقافياً ومصطلحياً. إذا كنت مترجماً، فلا بد أنك سمعت كثيراً عبارة “لا تتصرف في النص الأصلي”، وإنما يكون شغلك الشاغل هو النص المترجم (اللغة الهدف).

فالمترجم المحترف يهتم بنقل روح النص الأصلي إلى النص المترجم، كما يركز على المعنى والمصطلحات ويحدد أي مصطلح يلائم هذا المعنى وذاك.

بالإضافة إلى أنه ينقل المستويات اللغوية من النص الأصلي إلى نص اللغة الهدف. وتعني المستويات اللغوية السمات المميزة للغة الواحدة عند استخدامها في التواصل، سواء من خلال النطق أو الإشارة أو الكتابة، والمستوى اللغوي معيار لمقارنة اللغات المختلفة.

وتتنوع المستويات اللغوية ما بين اللغة المثالية، وهي لغة النصوص المقدسة كالقرآن الكريم، واللغة الفصحى التراثية، والفصحى المعاصرة والمختلطة والعامية. يكون على المترجم أن ينقل بدقة تلك المستويات اللغوية من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف عند القيام بعملية الترجمة.

ويعد جان كلود جمار من أقلية المنظرين الذي ألقوا اسماً لهذا الجانب من جوانب الترجمة القانونية والذي يصل إلى حد كبير اختيار الموارد اللغوية المتاحة للمترجم لإنجاز مهمته. ويتعلق الطابع الإلزامي للنص القانوني الذي يشير إليه جمار بقرار اتخذه المشرع والذي ينعكس في القاعدة المقررة بموجب القانون أو الدستور أو غيرها، فلا يمكن للمترجم مثلاً استبدال مصطلح بآخر حتى وإن اعتبره ملائماً أكثر تفادياً للاعتراض للقاعدة التي ينص عليها القانون،⁽¹³⁾ فالنصوص القانونية حاملة لمعايير قانونية، وإضافة إلى التوافق القانوني، تظهر قيود لغوية توجب نقلها، فعلى الترجمة الالتزام بالأسلوب القانوني وأن تكون قابلة للقراءة من قبل المتلقي. وقد تظهر مواقف مثل هذا على الصعيد الوطني والدولي، فعندما تعتمد منظمة دولية لغات رسمية مختلفة، فإن ترجمة نصوصها المعيارية تصبح ضرورية لتدخل حيز التنفيذ، فلا ترافق الترجمة النص الأصلي فحسب، بل تعد جزءاً لا يتجزأ من المسار التشريعي لإعداد النصوص القانونية وتطبيقها، ومن الممكن أيضاً العثور على الموقف عينه على المستوى الوطني حيث تترجم القوانين إلى لغة أو لغات أخرى بفعل التعدد اللغوي، مثلما هو الحال في كندا وسويسرا وبلجيكا والجزائر حيث تصدر الجريدة الرسمية التي تتضمن القوانين والمراسيم وكل الأحكام القانونية باللغة العربية واللغة الفرنسية.

بما أن اللغة عبارة عن نظام من الرموز الكلامية التي تخص مجموعة من الأفراد الذين يستعملونها بغرض التعبير والتواصل فيما بينهم، فهي تحمل في طياتها مجموعة من الوحدات والقواعد المتعارف عليها من قبل المتحدثين التي

تشكل ما يسمى باللغة العامة، أما لغة التخصص فهي عبارة عن مجموع الرموز التي تتطابق جزئيا مع رموز اللغة العامة والتي تتميز بعدد من الخصائص مثل الموضوع والمتحدثين وحالة التواصل وهدف المتحدث.

هناك جدل قائم بين مؤيدي فكرة عزل اللغة المتخصصة عن اللغة العامة وبين مؤيدي فكرة إدراج اللغة المتخصصة ضمن اللغة العامة إلا أن أغلب المنظرين ذهبوا إلى أنه لا توجد لغة تخصص قائمة بحد ذاتها بل تنبثق من اللغة العامة، وكما هو الحال بالنسبة لمختصي مختلف المجالات، يستعمل المشرع لغة خاصة به يطلق عليها عامة اسم خطاب أو كلم اختصاص،⁽¹⁴⁾ فالغة القانون هي الأسلوب الذي يستعمله المشرع في صياغته للقوانين. ولا تنحصر اللغة القانونية في المصطلحات الخاصة التي تستعملها فحسب، بل في النصوص التي تنتجها والمتمثلة في القوانين والعقود والأحكام والقرارات القضائية، إذ يقول جيرار كورنو Gérard Cornu في هذا الصدد أن اللغة القانونية استعمال خاص للغة العامة.⁽¹⁵⁾

ويرى كل من فريدريك هوبر Frédéric Houbert وجيرار كورنو Gérard Cornu أن اللغة القانونية استمدت إلهامها من اللغة العامة وكوّنت تعبيراً خاصاً بها، فتكتسب كل كلمة مأخوذة من اللغة العامة دلالة معينة حسب المقام التي توضع فيه، ويعد هذا الاصطلاح الخاص باللغة القانونية، حسب هذين المنظرين، نتيجة الانقسام القائم بين المصطلحات ذات الانتماء القانوني البحث والمصطلحات المرتبطة باللغة العامة، بحيث تكون المصطلحات القانونية المحضة أكثر غموضاً ولبساً بالنسبة للشخص العادي.

4. المصطلح. ماهيته ومشاكله ودوره في لغة التخصص :

1.4. ماهية المصطلح:

تعتبر كلمة مصطلح في اللغة العربية مصدراً للفعل « اصطاح » من الجذر « صلح » وهو عكس كلمة الفساد، كما يعني المصطلح الاتفاق والوفاء،⁽¹⁶⁾ ويعد قاموس « المعجم الوجيز » الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1980 أول قاموس عربي معاصر أدخل لفظ « المصطلح » إلى مدونته ثم تبعه « المعجم العربي الأساسي » الصادر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة عام 1988.⁽¹⁷⁾

ويرى مصطفى الشهابي أن المصطلح لفظ وافق عليه العلماء للدلالة على مفهوم علمي، وبذلك يمنح هذا الاصطلاح المقرر دلالات جديدة للألفاظ بحيث تكون مغايرة للمعنى اللغوي أو الأصلي.⁽¹⁸⁾ وبعد تأسيس علم المصطلح الغربي، نجد علما من أعلام هذا العلم، جوزيف فاشيك، يقدم للمصطلح التعريف الآتي : « المصطلح رمز متفق عليه يمثل مفهوما محددًا في مجال معرفي خاص ». ⁽¹⁹⁾

وشبه لورا المصطلحات الخاصة والتقنية بالأشجار واللغة بالغابة وقال أنه لا يمكن للأشجار حجب الغابة والشيء عينه للاصطلاح المتخصص الذي يندرج حسب رأيه ضمن اللغة العامة ويذكر إميل بينفينيست Émile Benveniste الذي يرى أن ما يتغير في اللغة هي التسميات أما النظام الأساسي للغة فيبقى ثابتاً. (20) وهذا ما يطلق عليه كلود حجاج اسم «النواة الصلبة» (Le noyau dur) (21)؛ فالمنظومة الأصلية لا تتعد ولا تتغير.

2.4. مشاكل المصطلح ودوره في لغة التخصص :

يرى بعض المنظرين أن المصطلحات تعد المعيار الذي يفصل لغة التخصص عن اللغة العامة بيد أن هناك آخرون يؤكدون أن لغة التخصص تستعمل تراكيب اللغة العامة وقواعدها وأسسها ونحوها وما غير ذلك، فهي إذاً جزء لا يتجزأ من اللغة العامة بل ما يختلف هو استعمالاتها فقط. وتقول ماريا تيريزا كابرلي أن موضوع النص ليس كافياً لتحديد ما إذا كان ينتمي إلى اللغة العامة أو لغة التخصص نظراً لدخول المصطلحات التقنية في مجالات الحياة اليومية. (22)

فإذا قمنا بتمرين عد المصطلحات القانونية الواردة في المادة 543، مكرر 14 : (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) من القانون التجاري الجزائري والذي ينص على ما يلي : « عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة، تسمى « وسيط » محل زبونها المسمى « المتتمي »، عندما تسدد فوراً لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بتبعية عدم التسديد، وذلك مقابل أجر »، (23) فإننا نلاحظ أن مجموع المصطلحات القانونية تصل إلى 10 من أصل 37 كلمة. (عقد، تحويل الفاتورة، شركة، وسيط، زبون، متتمي، تسدد، مبلغ، فاتورة، عدم تسديد، أجر).

ويتبين لنا من خلال هذا التمرين مدى توازن استعمال لغة التخصص واللغة العامة في النصوص القانونية والنصوص التقنية بصفة عامة؛ كما تبين لنا أن بعض المصطلحات تنتمي إلى اللغة العامة ولغة التخصص في الوقت نفسه وهذا ما يسمى بتعدد المعاني الخارجي، كما توجد مصطلحات متعددة الدلالة داخل اللغة القانونية الواحدة، وتسمى هذه الظاهرة بتعدد المعاني الداخلي، ويشير فريدريك هوبر Frédéric Houbert في هذا السياق إلى أن تعدد المعاني قد يؤدي إلى تفكك التحليل الذي يميز المهارة القانونية. ويستدل بمصطلحات متعددة المعنى مثل مصطلح instance باللغة الفرنسية والذي يعني في الوقت نفسه مجموع الإجراءات القضائية وكذا الجهات المختصة والمحاكم والهيئات الشرعية التي تملك حق صنع القرارات والسلطات. (24) فعلى المترجم توخي الحذر عند قيامه بترجمة بعض المصطلحات القانونية المتعددة المعاني، وعليه الإلمام بها وبمفاهيمها والسياقات التي توضع فيها.

نخلص في الأخير أن القانون مجال يرتبط ارتباطا وثيقا باللغة التي تخضع بدورها إلى قواعد تحكم شكلها ومضمونها وأن لكل بلد نظاما قانونيا خاصا به، فتختلف اللغة التي يستعملها ذلك البلد عن باقي اللغات القانونية التي تستعملها دول العالم، ولهذا يتعين على المترجم القانوني الإلمام باللغة القانونية للنص المصدر والنص الهدف وكذا بثقافتها وخلفياتها وتاريخها ومصادر قوانينها والأنظمة الخاضعة لها من أجل تحديد معنى النص الأصلي وإعادة التعبير عنه في اللغة الهدف.

كما تجلى لنا من خلال تحليلنا لبعض الأمثلة الواردة في المقال ، وكيف أن المشرع إبان الاستقلال نقل النصوص القانونية من الفرنسية الى اللغة العربية ، خاصة فيما يخص القانون المدني والتجاري وغيري ، ماعدا الأحوال الشخصية وقانون الاسرة .

إن ترجمة بعض المصطلحات والنصوص القانونية ما زالت تشكّل عقبة في سبيل الفهم الدقيق لعدم دقة استعمالاتها مما قد يخلق نوعا من الإبهام والغموض في نفس القارئ خاصة وإن لم يكن مختصا في ذات المجال مع أن المصطلح يعتبر من أهم أسس دقة لغة التخصص بيد أنه لا يعتبر المعيار الوحيد لوجودها بل توجد معايير أخرى تجعلها مختلفة عن اللغة العامة إلا أن لغة التخصص ليست مستقلة عن اللغة العامة التي تحملها بل هي استعمال خاص لها.

كما رأينا فإن الترجمة القانونية من أقدم وأصعب أنواع الترجمة لأنها تتطلب مهارات كبيرة للقيام بالمهمة الترجمة على أحسن وجه إذ يكمن هدفها في الوصول إلى صيغة ملائمة وبديلة ومطابقة للنص الأصلي شكلا ومضمونا يحترم فيه المترجم التقاليد والمصطلحات المتعلقة بالموضوع القانوني ويبرز المفهوم الأصلي بدون أي اختلاف أو غموض أو اختزال، فيستلزم الأمر إنتاج ترجمة صحيحة ودقيقة وتكون في الوقت نفسه معتمدة طبقا للنظام أي ترجمة قانونية رسمية تقوم مقام المستند الأصلي.

6. التهميش :

Claude Bocquet, « Traduction spécialisée : choix théorique et choix

1 pragmatique L'exemple/ de la traduction juridique dans l'aire

francophone », in *Parallèles*, n° 18, 1996, pp. 67-76.

- 2 Jacques Pelage, *Eléments de traductologie juridique : application aux*

- langues romanes , Paris : Imprimerie Launay, 2001, p. 1
- 3 - السباعي أيمن كمال، محاضرات في الترجمة القانونية: المدخل لصياغة وترجمة العقود، مصر: جمعية المترجمين واللغويين المصريين، 2008، ص. 5.
- 4 - المرجع نفسه، ص. 5.
- Bocquet Claude, La traduction juridique : Fondement et méthode, - 5
- Bruxelles De boeck 2008, p. 80
- Deborah Cao, Translating Law, USA:.Multilingual Matters Ltd - 6 , USA, 2007, p5 12.
- 7 - منصور محمد حسين، مبادئ القانون، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص. 7.
- Gémar Jean-Claude, « La traduction juridique et son enseignement », in *Meta*, volume 24, n° 1, 1979, pp.35-63 . - 8
- Gémar Jean-Claude, « La traduction juridique et son enseignement »,op. cit., p. 44. - 9
- Mauro Jacques, « Au carrefour des droits et des langues : la langue applicable au contrat, le risque linguistique », in *Gazette du Palais*, 1988, p. 181. - 10
- 11 - القانون المدني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص. 241.
- 12 - قانون الأسرة الجزائري: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 14.
- 13 - موقع الإسلام سؤال وجواب <https://islamqa.info/ar/answers/5201> المطلع عليه يوم 18 مارس 2018.

Gémar Jean-Claude, «Le traducteur et la documentation juridique », - 14
in *Meta*, volume 25, n° 1, 1980, p. 137.

15 - Hagège Claude, L'homme de parole. Contribution
linguistique aux sciences de l'homme, Paris : Fayard, 1985, p. 191.

16 - Cornu Gérard, *Linguistique juridique*, Paris : Montchrestien, 2^{ème}
édition, 2000, p. 23.

17 - حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب، 1993، ص. 7.

18 - موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مكتب تنسيق التعريب-الرباط:
<http://www.arabization.org.ma> /المطلع عليه يوم 10 أكتوبر 2018.

19 - الشهابي مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق: مطبوعات المجمع
العلمي العربي، الطبعة الثانية، 1965، ص. 183.

20 - موقع www.openlibrary.org/books /المطلع عليه يوم 19 ماي 2019.

21 - Lerat Pierre, *Les langues spécialisées*, Paris :
Presses Universitaires de France, 1995, p. 19.

22 - Hagège Claude, *Le français et les siècles*, Paris : Odile Jacob, 1987,
p. 52

23 - المزيني حمزة، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، الرياض: سلسلة كتاب الرياض، 2004، ص. 215.

24 - الصوري عباس، «بين التعريب والتوحيد»، ندوة قضايا في المصطلح في الأدب والعلوم الإنسانية، 2000،
ص. 99.

7. قائمة المراجع:

— باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، بغداد : مطبعة جامعة بغداد، ط.2، 1992.

- حجازي محمود فهمي، القاهرة : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة : دار غريب، 1993.
- الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 مارس 2016، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، ص. 8.
- السباعي أيمن كمال، محاضرات في الترجمة القانونية: المدخل لصياغة وترجمة العقود، مصر: جمعية المترجمين واللغويين المصريين، 2008.
- الشهابي مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ط. 2، 1965.
- صدقي حامد، « قضية الترادف بين الإثبات والإنكار »، مجلة اللغة العربية وآدابها، الأردن، السنة الأولى، ع.3، 2006.
- الصوري عباس، « بين التعريب والتوحيد »، ندوة قضايا في المصطلح في الأدب والعلوم الإنسانية، 2000.
- فتاك علي، مبسوط القانون التجاري الجزائري، وهران : ابن خلدون للنشر والتوزيع EDIK، 2004.
- قانون الأسرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- القانون التجاري، الجزائر: منشورات بيرتي، 2010.
- القانون المدني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- محرز أحمد، القانون التجاري الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980.
- المزيني حمزة، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، الرياض: سلسلة كتاب الرياض، 2004.
- منصور محمد حسين، مبادئ القانون، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.

— Cabre, Maria Teresa. *La Terminologie : Théorie, méthode et applications*, Paris : Armand Colin, 1998.

Cao, Deborah. *Translating Law, USA: Multilingual Matters Ltd*, 2007. _

Cornu, Gérard. *Linguistique juridique*, Paris : Montchrestien, 2^{ème} édition, 2000. _

_ Gemar, Jean-Claude. « La traduction juridique et son enseignement », in *Meta*, volume 24, n° 1, 1979.

_ Gemar, Jean-Claude. « Le traducteur et la documentation juridique », in *Meta*, volume 25, n° 1, 1980.

Hagege, Claude. *Le français et les siècles*, Paris : Odile Jacob, 1987._

_ Hagege, Claude. *L'homme de parole. Contribution linguistique aux sciences de l'homme*, Paris : Fayard, 1985.

_ Houbert, Frédéric. *Guide pratique de la traduction juridique, anglais-français*, Paris : La maison du dictionnaire, 2005.

_ Lerat, Pierre. *Les langues spécialisées*, Paris : Presses Universitaires de France, 1995.

_ Mauro, Jacques. « Au carrefour des droits et des langues : la langue applicable au contrat, le risque linguistique », in *Gazette du Palais*, 1988.

_ Pelage, Jacques. *Éléments de traductologie juridique : application aux langues romanes*, Paris : Imprimerie Launay, 2001.